اقتصاد

مدير مكتب الإحصاء السابق لـ«الوطن» يؤكد وهمية الدعم والتدني الكبير في خدمات المواطن

الحكومة أنفقت وسطياً ٥٥ بالمئة فقط من موازنات ٢٠١٢ حتى ٢٠١٦

١١٤ ليرة وسطي نصيب المواطن من الإنفاق الحكومي الفعلي والمخطط ٢٠٩ ليرات

المحرر الاقتصادي

انخفض وسطي نصيب المواطن السوري اليومي من إجمالي الإنفاق الحكومي بنسبة ٧٠ بالمئة تقريباً خلال خمس سنوات من عمر الحرب (من ٢٠١٢ حتى ٢٠١٦)، مقوماً بالدولار الأمريكي، وذلك قياساً بنصيبه من إنفاق الحكومة عام ٢٠١١، مما يشير إلى تداعيات الحرب على أولويات الإنفاق الحكومي، وإلى مدى ضعف الخدمات والدعم المقدم له، ومن ثم ارتفاع مستويات الفقر، خارج عن إمكانية الحكومة للحد منه.

بالأرقام، بلغ وسطي نصيب الفرد اليومي من إجمالي الإنفاق الحكومي (على الاستهلاك والاستثمار) بين (٢٠١٢-٢٠١٦) نحو ١١٤,٤ ليرة سورية (٠,٦٧ دولار وفق وسطي أسعار الصرف بحسب كل سنة من الفترة بين (٢٠١٢ و٢٠١٦)، بينما كان ١٠٢,٥ ليرة (٢,١١ دولار) في العام ٢٠١١، أي بانخفاض ٧٠ بالمئة مقوماً بالدولار، وذلك من أجل إظهار أثر انخفاض سعر الصرف في الانفاق، على حين أن وسطي نصيب الفرد اليومي من إجمالي الموازنات العامة للدولة خلال فترة السنوات الخمس (٢٠١٢-٢٠١٦) قارب ٢٠٩ ليرات (١,٣٨ دولار وفق وسطي أسعار الصرف بحسب كل سنة من الفترة بين ٢٠١٢ و٢٠١٦)، باستخدام تعداد وسطي ٢٠ مليون مواطن سوري، بين التقديرات الرسمية التي وصفت بالمبالغة، وبين التقديرات غير الرسمية، علماً بأن الأرقام لجهة نصيب الفرد لن تتغير بشكل ملموس مع تغير التقديرات لتعداد السكان، قياساً إلى حجم المشكلة التي سببتها الحرب بشكل رئيس.

وأنفقت الحكومة على الاستهلاك والاستثمار خلال الأعوام الخمسة من ٢٠١٢ وحتى ٢٠١٦ نحو ٤١٧٧ مليار ليرة سورية، وذلك بناء على بيانات وتقديرات المجموعات الإحصائية المنشورة على الموقع الرسمي للمكتب المركزي للإحصاء، وهذا ما يعادل نحو ٢٤,٥ مليار دولار أمريكي، وذلك بشكل تراكمي، بناء على وسطي سعر الصرف الرسمي في كل عام، على حين بلغت القيمة التراكمية للموازنات العامة للدولة في تلك الفترة نحو ٧٦٣٣,٥ مليار ليرة سورية، أي إن إجمالي الإنفاق الفعلي يقل عن ٥٥ بالمئة عن تقديرات موازنات الدولة، وهذا ما ينسجم مع نتائج قطع حسابات الموازنة العامة للدولة ٢٠١٢ مؤخراً في مجلس الشعب، لجهة نسب التنفيذ الفعلي، كؤشر للاستئناس، إذ بلغت نصف المقدر فقط.

أرقام خلبية

رأى الأستاذ في كلية الاقتصاد بجامعة دمشق الدكتور شفيق عربش (وهو المدير العام السابق للمكتب المركزي للإحصاء) في تصريح لـ«الوطن» أن التنفيذ الفعلي لنحو ٥٥ بالمئة فقط من الموازنات العامة خلال الفترة ٢٠١٢ و٢٠١٦ يؤكد أن تقديرات تلك الموازنات غير دقيقة، وأنها تعدّ في وقتها تنفيذاً للاستحقاق الدستوري الملزم بتقديم موازنة كل عام، إضافة إلى أنها تدلّ على انخفاض نصيب الفرد الحادّ من الإنفاق الحكومي، ومن ثم التدني الكبير في مستوى الخدمات التي يحصل عليها المواطن.

وشدّد على أن الحكومة كانت تبالغ في تقديراتها عند إعداد الموازنات، علماً بأنه لا يمكن الاعتماد على الموازنات لحساب الإنفاق الحكومي الفعلي، وإنما يجب الاعتماد على قطع الحسابات، لكن ريثما تتوافر بيانات القطع، يمكن الاعتماد على الإنفاق الحكومي على الاستهلاك والاستثمار في إجمالي الناتج المحلي.

وأشار عربش إلى أن جلّ الإنفاق الحكومي هو للجاري أو الاستهلاك، مقابل نسبة بسيطة جداً للاستثمار، علماً بأن الجزء الأكبر من الإنفاق الجاري هو لكتلة الأجور والرواتب، مما يكشف عن وهمية أو خلبية أرقام الدعم التي كان يصرّح عنها كل عام، وقت مناقشة الموازنة، وإقرارها، لأنه لو كانت تلك الأرقام حقيقية، لكانت برزت في قطع الحسابات أو الإنفاق الفعلي للحكومة، مؤكداً أن هذا ليس تقشفاً، بل أسوأ من ذلك، لأن التقشف يكون خياراً مدروساً لحلّ أمر مفروض، على حين أن الحكومة تعيش لحظتها، في إدارة الشؤون العامة، أي تدير الأمور كل لحظة بلحظتها.

كما لفت عربش إلى أن الوقوف بدقة على حقيقة نصيب الفرد من الإنفاق الحكومي، يقتضي تحريره من الفساد والهدر، والتباين في الإنفاق، بين مختلف شرائح المجتمع، وهو ما يعمق حالة تدني مستوى الخدمات التي يحصل عليها المواطن، مشككاً بصورة أساسية في العديد من البيانات والتقديرات التي يصدرها المكتب، خاصة المتعلقة بتعداد السكان.

أرقام مفصّلة

بالعودة إلى تفاصيل الإنفاق الحكومي، فيقدّر إنفاق الحكومة على الاستهلاك والاستثمار خلال العام ٢٠١٢ بنحو ٥٤٢ مليار ليرة سورية، وذلك بناء على جداول الإنفاق على الناتج المحلي بالأسعار الجارية وبالأسعار الثابتة، ضمن الحسابات القومية، في المجموعة الإحصائية للعام ٢٠١٧، المنشورة على موقع المكتب المركزي للإحصاء، وهو ما يعادل نحو ٨,٤ مليارات دولار أمريكي بحسب وسطي سعر الصرف الرسمي في حينها (٦٤,٥ ليرة سورية للدولار)، علماً بأن الموازنة العامة للدولة قدّرت في ذلك العام بنحو ١٣٢٦,٥ مليار ليرة، تعادل نحو ٢٠,٦ مليار دولار أمريكي، بحسب سعر الصرف نفسه.

وانخفض تقدير إنفاق الحكومة على الاستهلاك والاستثمار إلى ما يعادل ٥,٧ مليارات دولار (٦٢٥ مليار ليرة سورية) في العام ٢٠١٣، على حين قدّرت الموازنة العامة للدولة حينها بمبلغ ١٣٨٣ مليار ليرة سورية، تعادل ١٢,٦ مليار دولار، حيث كان وسطي سعر الصرف الرسمي وقتها ١٠٩,٥ ليرة للدولار تقريباً، واستمر انخفاض تقدير الإنفاق الحكومة مقوماً بالدولار الأمريكي إلى ما يعادل أكثر من ٤ مليارات دولار عام ٢٠١٤ (٧٨٦ مليار ليرة) على حين قدّرت الموازنة العامة للدولة حينها بمبلغ ١٣٩٠ مليار ليرة، تعادل نحو ٧,٢ مليارات دولار، حيث سجل وسطي سعر الصرف الرسمي ١٩٤ ليرة للدولار تقريباً.

ووصل انخفاض تقدير الإنفاق الحكومي عام ٢٠١٥ إلى ما يعادل ٣,٧ مليارات دولار (٩٩٩ مليار ليرة سورية)، بينما قدّرت الموازنة العامة للدولة وقتها بمبلغ ١٥٥٤ مليار ليرة سورية، ما يعادل نحو ٥,٨ مليارات دولار، حيث بلغ وسطي سعر الصرف في ذلك العام نحو ٢٦٩ ليرة للدولار تقريباً.

واستمر الانخفاض أخيراً إلى ما يعادل ٢,٧ مليار دولار عام ٢٠١٦ (١٢٢٥ مليار ليرة) على حين قدّرت الموازنة العامة حينها بمبلغ ١٩٨٠ مليار ليرة، تعادل ٤,٣ مليارات دولار، حيث بلغ وسطي سعر الصرف في ذلك العام نحو ٤٥٨ ليرة للدولار تقريباً.

يشار إلى تدني نسب الإنفاق الحكومي على الاستثمار مقارنة بإجمالي الإنفاق العام، إذ يقل على نحو ملحوظ عن ٢٠ بالمئة، على حين انخفض أحياناً إلى ما دون ١٠ بالمئة، لتتراوح نسبة الإنفاق الجاري أو الإنفاق على الاستهلاك؛ بين ٨٠ و٩١ بالمئة من إجمالي الإنفاق العام، جلّه للأجور والرواتب، لنسأل الحكومة في الختام: أين مبالغ الدعم والإنفاق على المشاريع وإعادة البناء... وغيرها التي لم يهدأ المسؤولون عن ترددها والتغني بها خلال سنوات الحرب؟ وكيف ينسجم هذا المستوى الضعيف جداً من الإنفاق الحكومي مع إطلاق شعارات التنمية التي ارتقت إلى مستوى التنمية الشاملة في العام الجاري (٢٠١٨) دون وجود إشارات عملية ملموسة لتحسن واقع الانفاق؟

خطة لإعادة هيكلة وتطوير المصارف العامة

الحكومة تضع ملاحظاتها على مشروع قانون تثبيت العاملين بعقود سنوية

الوطن

ناقش مجلس الوزراء في جلسته الأسبوعية أمس مشروع قانون بجواز تثبيت العاملين المؤقتين الجاري استخدامهم بموجب عقود سنوية وفقاً لأحكام المادة ١٤٦ من القانون الأساسي للعاملين في الدولة رقم ٥٠ لعام ٢٠٠٤ وتعديلاته واستمع المجلس مطولاً إلى ملاحظات الوزراء حول المشروع وقرر إعادته للمجلس مرة أخرى للأخذ بالملاحظات.

وبحسب بيان صحفي للمجلس (حصلت «الوطن» على نسخة منه) تمت الموافقة على رصد ٣ مليارات ليرة سورية لأعمال البنية التحتية والتوسع بالمقاسم والطرقات وإقامة مقاسم للسكن العمالي في المدن والمناطق الصناعية وذلك بعد عرض قدمه وزير الإدارة المحلية والبيئة حسين مخلوف حول واقع العمل في المدن والمناطق الصناعية. وناقش المجلس الاستعدادات الجارية لإطلاق الدورة ٦٠ لمعرض دمشق الدولي في أيلول المقبل لجهة المساحات المؤجرة والمشاركات على المستوى الدولي إضافة إلى التحضيرات بشأن الحملة الإعلامية واستقبال أكبر عدد من الزوار بسلاسة ومرونة.

وكلف المجلس وزارتي الزراعة والإصلاح الزراعي والمالية بتقديم محفزات ودعم لتشجيع مشاريع الاستثمار في الثروة الحيوانية والتوسع بها نظراً لأهميتها من الناحيتين الاقتصادية والغذائية.

ودرس المجلس خطة إعادة هيكلة وتطوير المصارف العامة من حيث البنية التقنية والموارد البشرية والجهة التابعة لها ووضع نظم عمليات متطورة تواكب وتلبي متطلبات مرحلة إعادة الإعمار.

ودرس المجلس مشروع قانون بتولي مجلس الدولة صلاحية تصديق العقود التي تبرمها الجهات العامة والتي تزيد قيمتها عن مئة وخمسين مليون ليرة سورية، سواء كانت هذه العقود متعلقة بالإنفاق الجاري أم الاستثماري ووافق على رفعه الى الجهات المعنية لاستكمال إجراءات صدوره.

وفي تصريح صحفي عقب الجلسة بيّن وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية سامر خليل أن الدورة ٦٠ لمعرض دمشق الدولي ستكون مميزة عن الدورات السابقة من حيث المساحات المؤجرة وعدد الشركات الخارجية والمحلية التي ستكون حاضرة في هذه الدورة، مشيراً إلى الإقبال الكبير الذي تشهده هذه الدورة لجهة المشاركة وحجز المساحات المطلوبة بشكل مبكر سواء على مستوى رجال الأعمال أم على المستوى الجماهيري العام لتكون بجميع مراحلها على أكمل وجه وبأيسر الطرق الممكنة.

كما بيّن وزير الإدارة المحلية حسين مخلوف أنه تم رصد ٣ مليارات إضافية على الخطة الاستثمارية للمناطق الصناعية والحرفية وكان التركيز على ضرورة إقامة السكن العمالي في المناطق السكنية بالمدن الصناعية وتم تقديم الدعم للبدء بتنظيم مناطق سكنية من خلال إنجاز البنى التحية وفتح مجال الاكتتاب على المقاسم السكنية أمام الصناعيين ورجال الأعمال والمستثمرين وتخصيص ما يلزم لهذا الموضوع.

بدورها أكدت وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ريما قادري أن هناك جهوداً كبيرة تبذل من جميع الجهات الحكومية لتلبية المطالب العمالية بما ينعكس إيجاباً على تحقيق مصلحة العمل والعامل على التوازي، حيث تم خلال الجلسة مناقشة موضوع تثبيت العاملين المتعاقدين بعقود سنوية وفق المادة ١٤٦ من القانون الأساسي للعاملين في الدولة، وتم الاتفاق على متابعة استكمال الصك التشريعي اللازم لذلك.

مدير مركز بحوث الطاقة لـ«الوطن»:

مخبر خاص لكشف تزوير أجهزة الإنارة نهاية العام الجاري

قصي المحمد

كشف مدير المركز الوطني لبحوث الطاقة في وزارة الكهرباء يونس علي لـ«الوطن» عن توجّه وزارة الكهرباء لإنشاء مخبر خاص لاختبار مصابيح الإنارة الداخلية وفقاً للكميات والمواصفات الواردة في دفاتر الشروط الفنية والمالية والحقوقية المتفق عليها للاستيراد، مبيناً أن الكشوف التقديرية لتجهيز المخبر هي ١٤ مليون ليرة سورية.

وأشار إلى أن الهدف من المخبر هو مراقبة جودة أداء الأجهزة الكهربائية الخاصة بالإنارة والتي تعمل على الشبكة الكهربائية السورية التي يتم استيرادها، لافتاً إلى أن سبب التوجه إلى إنشاء هذه المخبر يأتي ضمن الخطة الإستراتيجية للمركز، ونتيجة لمسوحات أجريت للسوق أكدت نتائجها أن هناك أجهزة إنارة كهربائية ذات كفاءة متدنية جداً لا تحمل اللّصاقة الخاصة بالمركز، مستغرباً كيفية دخولها إلى السوق.

واعتبر أن إنشاء المخبر أصبح ضرورة لفحص العينات والأجهزة المستوردة، ما يساعد المركز على ضبط عمليات «التزوير» التي قد تحصل في شهادات وتقارير بلد المنشأ، وذلك من خلال أخذ عينات من المستوردات قبل دخولها إلى السوق، لاختبارها، مؤكداً أن توافر المخبر يسهم في الاستغناء الكامل عن تقارير بلد المنشأ في حال اضطر الأمر إلى ذلك، ما يزيد من وثوقية.

ولفت إلى وجود مؤشرات عامة اعتمد عليها المركز، مؤكداً أن سوق الأجهزة الكهربائية في سورية، بحاجة إلى مراقبة وضبط أكثر، مبيناً أن وجود المخبر يأتي كإجراء لزيادة وثوقية استخدام هذه التجهيزات، موضحاً أن كل الأجهزة التي تدخل إلى السوق عبر المركز هي ملائمة للاستخدام على الشبكة، لافتاً إلى أن هناك أجهزة تدخل إلى السوق بطريقة ما «تهريب» وغير قابلة للاستخدام وللمواصفات الخاصة بالأجهزة التي تعمل على الشبكة الكهربائية السورية.

وعوّل مدير المركز على دور المديرية العامة للجمارك والجهات الحكومية الأخرى المعنية في مراقبة الأسواق واستيراد التجهيزات في نجاح عمل هذا المخبر، مشيراً إلى أن تفعيل المخبر سيتم من خلال التعاون مع العاملين في الجمارك أثناء عمليات التخليص الجمركي حيث يتم سحب عينات واختبارها مباشرة قبل دخول البضاعة إلى السوق.

وأكد ضرورة انتباه كل مواطن إلى وجود لصاقة طاقية تحمل شعار المركز، لافتاً إلى أن كل جهاز لا يحمل هذه اللصاقة هو غير مختبر وغير قابل للاستخدام ما يسبب سوء استهلاك ونتائج سلبية على الفواتير والشبكة الكهربائية السورية، موضحاً أن ذلك يدل على أن الجهاز المباع مخالف للتعليمات القانونية التي يجب أن تخضع لها آلية استيراده، أو قد يكون دخل إلى السوق من دون علم المركز.

وتوقع الانتهاء من تجهيز المخبر في نهاية هذا العام من تاريخ الموافقة على المناقصة المعلن عنها في حال تقدم العروض المناسبة حسب الأسعار التي ستسهم في استيراد التجهيزات اللازمة من الدول الصديقة.

تضمين الإجازة اسم المخلص الجمركي يثير اعتراض التجار.. و«الاقتصاد»: لمنع الاستيراد بأسماء أشخاص غير موجودين

صالح حميدي

تباينت آراء التجار والمعنيين بالاستيراد حول كتاب وزارة الاقتصاد الذي ألزم تضمين إجازة الاستيراد اسم المخلص الجمركي أو اسم من يتابع الإجازة وخاتمه وتوقيعه على النسخة الأولى من الإجازة، علاوة على شرط تصديق وثائقها، وتضمنها وثيقة أو شهادة تسجيل في إحدى غرف التجارة والصناعة والزراعة، إضافة إلى تفويض مصدق لمن يتابع الإجازة، إذ رأت رئيسة غرفة تجارة دير الزور رندة العجيلي في تصريح لـ«الوطن» أن هذا الكتاب هو لاحق لكتاب تمديد إجازات الاستيراد لمده سنة الصادر في وقت سابق، مؤكدةً أن الكتابين دقيقان لجهة أنهما جاءا على خلفية مطلب لاتحاد غرف التجارة.

وأشارت إلى إمكانية وجود مخالفات في بعض الأحيان يكون سببها المخلص، وهي لا تعتقد بأن الكتاب يعرقل العمل والحركة التجارية «ومن يرى ذلك فإن كلامه غير دقيق»، ولم تنف أن يكون التجار منقسمين حول هذا الموضوع «فهناك أعضاء غرفة تجارة مع الكتاب وبعضهم ضده».

اعتراض تجاري

خلافاً لذلك، رأى نائب رئيس غرفة تجارة دمشق عمار البردان في تصريح لـ«الوطن» أن مضمون الكتاب وغاياته يعرقل العمل التجاري ويرفع الكلف على المستوردين وعلى التجار بشكل كبير، مبيناً أن «البلدان في الشرق وفي الغرب تحتار كيف تسهل الحركة التجارية لمواطنيها وتوفير السبل والطرق لتحسين المعاملات التجارية، ولكن مسؤولينا يحارون كيف يعرقلون العمل التجاري ويصدرون قرارات وكتباً لا يفهم مضمونها ولا مسبباتها ولا مسوغاتها المقنعة».

ورأى البردان أن قرار وزارة الاقتصاد غير واضح «فما علاقة المخلص؟ ولماذا تصرّ على ذكر اسمه في إجازة الاستيراد وخاصة في حالة حصول خلاف بين المستورد والمخلص، وأراد المستورد تغيير المخلص الجمركي، وأكثر من ذلك فإنه بإمكان التاجر تخليص البضاعة بنفسه». لافتاً إلى أن «الطامة الكبرى أن هذا الكتاب جاء بعد تمديد مدة الإجازة إلى سنة، وبذلك تكون الوزارة قد أفرغت هذا القرار من مزاياه وإيجابياته المرجوة»، مبيناً أن الوزارة بذلك تزيد الأعباء والكلف على المستوردين وخاصة أن وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك كانت قد رفعت قبل فترة قيمة الرسوم على السجل التجاري.

من جانبه رأى عضو مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق أديب الأشقر أن القانون الجمركي في سورية وفي كل العالم يجيز أن يكون المخلص هو صاحب العلاقة مباشرةً فهو الأصل، وهو من يعطي التوكيل، متسائلاً «ما الهدف من هذا القرار؟، فإن كان لحماية المستهلك، فهذا لن يحمي المستهلك بأي شكل، لان المخلص هو المسؤول عن المعاملة وليس الأسعار ولا النوعية».

وأضاف «هذا الكتاب لا أساس قانونياً له بل يخلق المزيد من الثغرات التي يندس الفساد من خلالها».

رأي المخلصين

رئيس جمعية المخلصين الجمركيين إبراهيم شطاحي رأى الموضوع من زاوية أخرى، إذ وصف الكتاب بالجيد جداً، مبيناً في تصريح لـ«الوطن» أن المهم تطبيقه على الشخص الذي يتابع إنجاز البيان الجمركي وتخليص البضاعة من الجمارك، وأن يُختم البيان باسمه ورقم البطاقة الجمركية الممنوحة له من الجمارك كمستخدم يتبع لفلان من المخلصين مع اسم المخلص الأساسي.

ودعا إلى ضرورة أن تصدر الجمارك تعليمات لجميع المديرين والأمناء بعدم قبول أي بيان غير ممهور باسم مخلص جمركي مجاز إلا في أضيق الحدود «لأنها مشكلة كبيرة، إذ إن الذي يحدث أن الشقيع يعني فعلياً المهرب أو الوسيط والعراب الأساسي بين صاحب البضاعة والجمارك، ويأخذ وكالة من المستورد ويطبع البيان من دون مخلص على أساس انه يعمل لدى المستورد، وهو وكيله، والجمارك تعرف ما يحصل عملياً على أرض الواقع».

مشدداً على ضرورة أن تكون العقوبات شديدة، واتباع أقسى ما يمكن فعله مع غير الملتزمين بالتعليمات «كي لا تبقى حبراً على ورق ويتستر المسؤول بها».

الاقتصاد تنفي

من جانبه أوضح مدير التجارة الخارجية في وزارة الاقتصاد ثائر فياض لـ«الوطن» أن مضمون كتاب وزارة الاقتصاد يهدف بالدرجة الأولى إلى الحفاظ على أصحاب العلاقة من المستوردين ممن لهم علاقة بإجازة الاستيراد وذلك عندما اشترط الكتاب أن يأتي صاحب العلاقة شخصيا لتقديم طلب الإجازة أو يقوم بتفويض أحد ما من الشركة أو أي شخص آخر.

وبيّن أن الكتاب يضمن عدم استخدام الإجازة من أشخاص عن أصحاب علاقة غير موجودين في سورية أو موجودين ولم يفوضوا هؤلاء بالإجازة، مؤكداً أن أي تفسيرات أخرى تكون غير صحيحة، مبيناً أن الأمر لا يكلف سوى كتاب وختم وطابع بقيمة عشر ليرات.

وأشار فياض إلى أن الإجراء الاعتيادي الذي كان معمولاً به في وزارة الاقتصاد قبل ذلك هو حفظ صورة مصدقة عن السجل التجاري مع أول إجازة وكل إجازة تمنح بعد ذلك يدون عليها عبارة الأصل محفوظ في الإجازة رقم كذا.

ورفض فياض التهم الموجهة للوزارة لأنهم نفذوا رغبة ومطالب اتحاد غرف التجارة بهذا الخصوص، وهو الاتحاد المسؤول عن التجار والمدافع عن مصالحهم.